أثر تدخل الدولة في السياسة السعرية لأنتاج لحم الدجاج على رفاهية كل من المنتج والمستهلك في العراق

عبد الله علي مضحي جمعة عبد الكريم الجبوري سرمد علي حسين
قسم الاقتصاد الزراعي -- كلية الزراعة -- جامعة بغداد

المستخلص

تمت دراسة الآثار الاقتصادية للسياسة السعرية في إنتاج لحم الدجاج ضمن أنموذج السوق المفردة وفي إطار التوازن غير الكامل. وتهدف هذه الدراسة إلى قياس الآثار الاقتصادية للسياسة السعرية لمدة الدراسة.

وقد ترتب على دعم سعر لحم الدجاج المستورد عدد من الآثار الاقتصادية نوجزها بما يأتي:

كان التغير في عوائد الدولة سالبا لأغلب سنوات الدراسة مما يعني أن الدولة تفقد من عوائدها نتيجة للسياسة السعرية المتبعة. أما التغير في العوائد من التبادل الخارجي ، فقد اتضح أن هناك زيادات متباينة لما يدفع من العملات الصعبة إلى الخارج وخاصة في السنوات (83 ، 88، 95، 96، 98). كانت هناك خسارة صافية في الإنتاج لكل سنوات الدراسة ناجمة عن الاستعمال غير العقلاني للموارد المحلية الخاصة بإنتاج لحم الدجاج. كانت الخسارة الاقتصادية الصافية في الاستهلاك عند حدها الأدنى عام 1982 وبمقدار 15.291 ألف دينار وحدها الأعلى عام 1992 وبمقدار 6.028 مليار دينار. كانت قيم التغير في فائض المنتج سالبة لغالبية سنوات الدراسة مما يعني إن هناك نقصا في رفاهية المنتج ، وعلى العكس من ذلك كانت قيم التغير في فائض المستهلك موجبة لأغلب سنوات الدراسة مما يعني أن هناك زيادة في رفاهيته على حساب المنتج. أما قيم التأثير الصافي للسياسة السعرية للحوم الدجاج في العراق فقد كانت سالبة ولجميع سنوات الدراسة مما يعني أن هناك فقدا في الكفاءة الإنتاجية والاستهلاكية . كما أخفقت السياسة السعرية في تجاوز الفقد في الكفاءة الاستهلاكية والإنتاجية ، وإنها كانت لصالح المستهلك لأغلب سنوات الدراسة.

The Iraqi Journal of Agricultural Sciences, 36(2) : 185 - 190, 2005 Mudhi *et al.*

THE CONSEQUENCES OF STATE INTERVENTION IN PRICE POLICY OF BROILERS PRODUCTION ON PRODUCER AND CONSUMER WELFARE IN IRAQ

A. A. Mudhi J. A. Jubouri S. A. Hussein
Department of Agricultural Economics
College of Agric. – Univ. of Baghdad

ABSTRACT

The objective of this work is to measure the economic consequences of price policy for study period (1980-2000). The results had shown the following:

The change in government revenues for most of study period was negative which means that the state lost some revenues as result of price policy. The values change in foreign exchange was increasing in changing pattern between year and another especially for the years (83,88,95,96,98). There was a net economic loss in production for all study period while the net economic loss in consumption was at minimum in the year 1982 and maximum in the year 1992. The values of producer surplus were negative for most of study period years which means that there was a decrease in producer welfare. On other hand, the values of consumer surplus were positive for study period years which means that there was an increase in consumer surplus. The values of net effect of poultry were negative for the whole period years which means that poultry price policy failed to achieve efficiency on producer and consumer levels.

المقدمة

أصبح تدخل الدول في الحياة الاقتصادية أمرا مألوفا منذ الحرب العالمية الثانية وبعد تبريرات النظرية الاقتصادية الكلية التي ساقها العالم الاقتصادي كينز ، وغالبا ما تفرض سياسة التدخل أغراضا سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية مما يترتب على ذلك التدخل تكاليف اقتصادية عالية (4).

وتواجه الدولة عند وضع سياسة سعرية معينة وجود تناقض بين بعض الأهداف ، فهناك رغبة في تحقيق سعر مجز للمنتج لتحفيزه على زيادة الإنتاج من ناحية ، وبين تحقيق سعر منخفض للمستهلك لتشجيعه على الاستهلاك من ناحية أخرى. وتقوم الدولة بحل هذا التناقض بأن تتحمل ميزانيتها الفرق بين السعرين.

*تاريخ استلام البحث 2004/9/13 ، تاريخ قبول البحث 2004/12/1
(*)بحث مستل عن رسالة ماجستير للباحث الثالث.

(*)Part of M.Sc. thesis of the third author.

ويترتب على تنفيذ سياسة ما مجموعة من الآثار منها الايجابية ومنها السلبية(5)، وتؤثر كل من المجموعتين في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي. ومن الأهمية بمكان تقويم هذه الآثار بدقة للوقوف على صلاحية السياسة السعرية من عدمها أو إجراء بعض التعديلات عليها. ولقياس الآثار السابقة وتقويمها ، تم استخدام أنموذج التوازن غير الكامل (Partial Equilibrium) والذي يهتم بالتوازن في سوق السلعة الواحدة ، ولكون العراق يعد بلدا مستوردا للحوم الدجاج فقد أقتصر التحليل على الحالة التي تتمثل بوجود إعانات أو رسوم على الاستيراد .أي تقدير الآثار الاقتصادية المتعددة الناشئة عن الدعم المقدم للاستيراد أو تلك المتعلقة بكل من المنتج والمستهلك.

مشكلة البحث

أقدمت الدولة على تبني سياسة سعرية للحم الدجاج كان الهدف منها ظاهريا تشجيع المنتج المحلي على زيادة إنتاجه لسد حاجة الاستهلاك المحلي لكن لم يتمكن الإنتاج المحلي من سد حاجة الاستهلاك مما اضطر الدولة إلى الاستيراد لسد النقص الحاصل في الطلب.

فرضية البحث

يفترض البحث أن الآثار الاقتصادية المترتبة على تدخل الدولة من خلال السعر الخاص بدجاج اللحم كانت ايجابية ،متمثلة بزيادة عوائد الدولة وكذلك زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي فضلا عن زيادة رفاهية كل من المستهلك والمنتج.

هدف البحث

يهدف البحث إلى قياس الآثار الاقتصادية المترتبة على السياسة السعرية في إنتاج واستهلاك دجاج اللحم في العراق.

أسلوب البحث

تم استخدام تحليل التوازن غير التام لسوق مفردة ،وقد اعتمد هذا الأسلوب من التحليل الكمي على نماذج رياضية مناسبة وملائمة للبيانات التي أمكن الحصول عليها.

النتائج والمناقشة

تم استخدام مجموعة من المؤشرات التي تقيس الآثار الاقتصادية المتعددة الناشئة عن سياسة التدخل السعرية للدولة في إنتاج واستهلاك دجاج اللحم في العراق للمدة من (1980-2000) وهذه المؤشرات هي:

1-التغير في عوائد الدولة (Change in government revenues) (ΔGR)

بالنظر لأهمية لحم الدجاج كسادة غذائية بروتينية ، تلجأ الدولة إلى توفيرها للمستهلكين بأسعار مناسبة تقل عن أسعارها العالمية (الاستيرادية) ، الأمر الذي يترتب عليه تكفل خزينة الدولة الفرق بين السعرين. وهذه الكلفة تشكل استنزافا لعوائد الدولة . ويقاس التغير في عوائد الدولة بالصيغة الرياضية الآتية(1):

$$\Delta GR = \left[\frac{NNPc - 1}{NNPc}\right](w^{-} - v^{-}).....(1)$$

إذ أن:-

ΔGR = التغير في عوائد الدولة.

$NNPc$ = معامل الحماية الاسمي الصافي.

w^{-} = قيمة الاستهلاك بالسعر المحلي.

v^{-} = قيمة الإنتاج بالسعر المحلي.

والجدول (1) يبين نتائج التغير في عوائد الدولة ، والذي كان سالبا لأغلب مدة الدراسة ، وتدل الإشارة السالبة على أن الدولة كانت تفقد من عوائدها نتيجة لحمايتها المستهلك على حساب المنتج. وبلغ مقدار الفقد السنوي في حده الأدنى مبلغا قدره 6.595 مليون دينار سنة 1982 ، أما الحد الأعلى المفقود من عوائد الدولة فقد كان 37.275 مليار دينار سنة 1994. أما السنوات ذات الإشارة الموجبة لقيم التغير في عوائد الدولة فهي (83،88،91،92،95،96،98) وتعني الإشارة الموجبة أن الدولة حصلت على عوائد نتيجة لتدخلها وكما مؤشر ذلك في الجدول المذكور.

2-التغير في العوائد من التبادل الخارجي (FE) (change in foreign exchange)

يعتمد هذا التغير على مدى الكفاية من الإنتاج المحلي لسد الطلب المحلي للسلعة ، إذ أن عدم كفاية الإنتاج المحلي يؤدي إلى أن تلجأ الدولة إلى الاستيراد ، وسيعتمد الاستيراد على حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وبذلك يحصل هذا التغير . ويقاس هذا التغير بالصيغة الآتية:

$$\Delta Fe = -\left[\frac{NNPc - 1}{NNPc^{2}}\right](e_s v^{-} - n_d w^{-}).....(2)$$

إذ أن:-

ΔFe = مقدار التغير في عوائد الدولة من التبادل الخارجي.

n_d = مرونة الطلب المحلية المستعملة في الدراسة ومقدارها (1.536-)

e_s = مرونة العرض المحلية المستعملة في الدراسة ومقدارها 0.245

ويبين الجدول (1) قيم التغير في العوائد المتحصلة من التبادل الخارجي ، وأتضح أن هناك زيادات متباينة لما يدفع من العملات الأجنبية إلى الخارج في السنوات (83،88،95،96،98) ، بينما كان هناك انخفاض في التخصيصات من العملات الأجنبية لاستيراد لحم الدجاج في بقية السنوات ذات الإشارة السالبة.

جدول 1. التغير في عوائد الدولة والتغير في عوائد التبادل الخارجي لمدة الدراسة للحوم الدجاج في العراق
ألف دينار

السنة	التغير في عوائد الدولة ΔGR	التغير في عوائد التبادل الخارجي ΔFE
1980	-11064.57	-31206.86
1981	-26544.197	-60711.2774
1982	-6595.216	-15338.282
1983	32634.439	62352.273
1984	-140827.219	-624996.598
1985	-7338.49	-308907.52
1986	-79376.55	-462994.958
1987	-65847.569	-211560.984
1988	67499.834	164823.023
1989	-19557.83	-70624.859
1990	-35226.643	-316632.848
1991	3787.298	-51985.635
1992	1116734.78	-58595613.16
1993	-297355.758	-3210268.7
1994	-37275594.35	-224558720
1995	354176.025	2184572.73
1996	7551728.26	16864452.9
1997	-8603076.38	-30710187.9
1998	11553174.94	30377678.7
1999	-18259303.14	-76191189.3
2000	-10618538.61	-88102817.8

المصدر: الجدولان (12،11) من رسالة الماجستير التي تم الاستلال منها

3-الخسارة الاقتصادية الصافية في الإنتاج (NELP) Net Economic loss in production

تنشأ الخسارة بسبب الاستعمال غير العقلاني للموارد المحلية لسلعة معينة ، مما يؤدي إلى خسارة في الإنتاج ومن ثم خسارة في الكفاءة ، وذلك لان الموارد سحبت باتجاه السلعة المدعومة بعيدا عن السلع التي تكون إنتاجيتها عالية. ويسبب هذا الفقد في الكفاءة الإنتاجية خسارة اقتصادية صافية في الإنتاج ويحول دون وضع توليفة موردية مثلى من الموارد المحلية لتحقيق أكبر ربح ممكن. ويمكن حساب الخسارة الاقتصادية الصافية في الإنتاج من المعادلة الرياضية الآتية(6):

$$NELP = 0.5 e_s \left(\frac{NNPc - 1}{NNPc} \right)^2 v^- \ldots\ldots(3)$$

إذ أن:

$NNPc$ = معامل الحماية الاسمي الصافي.

e_s = مرونة العرض المحلية.

v^- = قيمة الإنتاج بالسعر المحلي.

ويبين الجدول (2) قيم الخسائر الصافية في الإنتاج باستخدام مرونة العرض التي مقدارها 0.245 . وتصل أقل قيمة للخسارة في سنة 1982 ، وأعلى قيمة في سنة 1992 ، وتحمل الخسارة الاقتصادية في الإنتاج في طياتها زيادة التكاليف كلما أنتجت كمية إضافية من لحم الدجاج ، وذلك ناجم عن الاستعمال غير الكفء للموارد المحلية بسبب السياسة السعرية المثبطة للمنتج والتي وضحتها المقاييس السابقة.

4-الخسارة الاقتصادية الصافية في الاستهلاك (NELC) Net Economic loss in consumption

ينشأ الفقد في الرفاهية الاقتصادية لكل من المنتجين والمستهلكين نتيجة انخفاض في مستوى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية الناجمة عن سوء تخصيص الموارد في الإنتاج والاستهلاك ، تبعا لسياسة السعرية المتبعة. وتستخرج الخسارة في الاستهلاك بعدة صيغ منها الصيغة الآتية:

$$NELC = 0.5 n_d \left(\frac{NNPc - 1}{NNPc} \right)^2 w^- \ldots\ldots(4)$$

إذ أن:

n_d = مرونة الطلب

والرموز الأخرى كما هي مؤشر سابقا.

ويبين الجدول (2) قيم الخسارة الاقتصادية الصافية في الاستهلاك باستعمال مرونة الطلب السعرية التي مقدارها (1.536-) وتصل أقل قيمة للخسارة في سنة 1982 ، وأعلى قيمة لها في سنة 1992 ، وسبب هذه الخسارة قيام المستهلكين بتحويل جزء من نفقاتهم إلى سلع أخرى غير لحم الدجاج ليحصلوا على منافع أكبر. وتوضح بيانات الجدول المذكور أن الخسارة في جانب الاستهلاك أعلى من جانب الإنتاج ، وهذا يدل على أن سياسة التدخل السعرية لم تكن كفوءة سواء على مستوى المنتج أم المستهلك.

جدول 2. الخسارة الاقتصادية الصافية للإنتاج والاستهلاك للمدة (1980-2000)

ألف دينار

السنة	الخسارة الاقتصادية في الإنتاج	الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك
1980	167.302	2663.27
1981	183.656	4857.518
1982	15.291	268.367
1983	636.872	9550.55
1984	10087.396	140983.03
1985	13154.56	86929.324
1986	9930.865	104159.6
1987	1698.37	24540.545
1988	5062.302	24132.25
1989	265.821	2842.636
1990	5633.305	43763.929
1991	772.207	4355.95
1992	6028838.35	31639911.58
1993	80541.269	617935.24
1994	4715815.34	7103246.3
1995	3147	24984.84
1996	83973.43	120166.597
1997	312795.214	3192907.07
1998	401798.148	4334119.175
1999	967128.032	11172803.79
2000	1898872.46	15503160.41

المصدر: الجدولان (14،13) من رسالة الماجستير المؤشرة سابقا

5- التغير في فائض المنتج Change in producer surplus (WGP)

يقيس هذا المؤشر رفاهية المنتج الناشئة عن إتباع سياسة التدخل السعرية لسلعة ما زيادة أو نقصانا، فإذا كانت سياسة التدخل مشجعة للمنتج ، فسان هناك زيادة في رفاهية المنتج والعكس صحيح. ويتم حساب التغير في فائض المنتج باستعمال الصيغة الرياضية الآتية:

$$WGP = -\left[\left(\frac{NNPc-1}{NNPc}\right)v^{-} - NELP\right] \quad \ldots\ldots\ldots(5)$$

الرموز كما موضحة سابقا.

ويوضح الجدول (3) قيم التغير في فائض المنتج والمستهلك. إذ يتضح أن قيم التغير في فائض المنتج سالبة لغالبية سنوات الدراسة ما عدا السنوات(83،88،95،96،98) التي كانت فيها النتائج موجبة الإشارة . وتدل النتائج على نقص في رفاهية المنتج لأغلب سنوات الدراسة ما عدا السنوات الخمس والتي حصل فيها زيادة في رفاهية المنتج. وهذا ممسا يدعم النتائج السابقة في أن سياسة التدخل السعرية كانت في صالح المستهلك.

6-التغير في فائض المستهلك Change (WGc) in consumer surplus

يقيس هذا المؤشر فاعلية السياسة السعرية تجاه المستهلك من حيث زيادة رفاهيته أو نقصانها. وتتحقق هذه الرفاهية نتيجة تدخل الدولة بدعمها الأسعار لصالح المستهلك مما يزيد في رفاهيته والعكس صحيح . ويقاس هذا التغير بعدة صيغ اخترنا منها الصيغة الآتية:

$$WGc = -\left[\left(\frac{NNPc-1}{NNPc}w^{-}\right)+NELC\right] \quad \ldots\ldots(6)$$

والرموز هي كما موضحة سابقا.

ويوضح الجدول (3) قيم التغير في فائض المستهلك والتي كانت موجبة لمعظم سنوات الدراسة مما يدل على أن هناك زيادة في رفاهية المستهلك باستثناء السنوات (98،97،96،95،94،92،88،83) إذ كانت إشارة التغير سالبة دلالة على نقص في رفاهية المستهلك فيها.

ويلاحظ من الجدول السابق إن السنوات (97،94،92) لم تتحقق فيها الرفاهية للمنتج والمستهلك وذلك ناجم عن افرازات الحصار الاقتصادي وتضخم العملة المحلية.

جدول 3. التغير في فائض المنتج والمستهلك للحوم الدجاج في العراق للمدة (1980-2000)

ألف دينار

السنة	التغير في فائض المنتج	التغير في فائض المستهلك
1980	-7308.096	15542.317
1981	-8386.346	29888.918
1982	-3657.735	9970.035
1983	22645.735	-65466.564
1984	-123807.25	113563.967
1985	-138896.915	46151.489
1986	-128209.79	93445.81
1987	-51831.879	91440.22
1988	111751.265	-208445.343
1989	-27708.905	44158.615
1990	-149873.75	135702.82
1991	-39988.334	31072.945
1992	-13030973.24	-25754511.36
1993	-1380380.603	97926.207
1994	-30812689.8	-8130670.986
1995	1301605.188	-1683952.012
1996	5731776.037	-14572807.28
1997	-13864889.64	-18962334.52
1998	15477317.21	-31766475.5
1999	-22443227.48	28562587.9
2000	-36421855.33	29638408.49

المصدر: الجدولان (15،16) من الرسالة

7-التأثير الصافي Net Effect

وهو محصلة الخسارة الاقتصادية الصافية في كل من الإنتاج والاستهلاك فضلا عن التغير في عوائد الدولة. وهو مؤشر يقيس كفاءة السياسة السعرية ونجاحها في تحقيق أهدافها في الرفاهية الاقتصادية(3). ويمكن قياس التأثير الصافي بالصيغة الآتية(2):

$$Net\ Effect = -(NELP + NELC) \quad \ldots\ldots(7)$$

وتم حساب التأثير الصافي للسياسة السعرية للحوم الدجاج في العراق للمدة من (1980-2000) في الجدول (4) وتبين أن جميع القيم كانت سالبة ولكل سنوات الدراسة . وهذا يدل على أن هناك فقدا في الكفاءة الإنتاجية والاستهلاكية معا لدجاج اللحم في العراق. أي أن السياسة السعرية أخفقت في تجاوز الفقد في الكفاءة الاستهلاكية والإنتاجية على الرغم من أن سياسة التدخل كانت في صالح المستهلك لأغلب سنوات الدراسة.

جدول 4. نتائج التأثير الصافي للسياسة السعرية للحوم الدجاج في العراق

السنة	التأثير الصافي(ألف دينار)
1980	-2830.572
1981	-5041.174
1982	-283.658
1983	-10187.127
1984	-151070.426
1985	-100083.88
1986	-114140.47
1987	-26239.276
1988	-29194.552
1989	-3108.457
1990	-49397.234
1991	-5128.157
1992	-37668749.82
1993	-698476.509
1994	-76219061.64
1995	-28131.94
1996	-1289140.03
1997	-355702.284
1998	-4735917.323
1999	-12139931.82
2000	-17402032.87

المصدر: الجدول (17) من الرسالة

الاستنتاجات والتوصيات:

لقد اتضح من البحث إن إتباع السياسة السعرية أدى إلى فقدان الدولة لبعض من عوائدها نتيجة لحمايتها للمستهلك. فضلا عن أن الدولة دفعت من العملات الأجنبية نتيجة لإتباعها السياسة السعرية المشار إليها.

في الوقت الذي كان فيه هدف السياسة السعرية زيادة رفاهية المنتج ، فجد إن إتباع هذه السياسة أدى إلى فقدان في رفاهية المنتج وتجاوز أثرها نحو المستهلك الذي ازدادت رفاهيته.

لم تستطع السياسة السعرية أن تتجاوز الفقد في الكفاءة الاستهلاكية والإنتاجية.

المصادر

1-الجمسي ، إمام محمود احمد. 1983. برامج الدعم الحكومية وأثرها على السياسة السعرية لبعض الحاصلات الزراعية في مصر. أطروحة دكتوراه. جامعة عين شمس. قسم الاقتصاد الزراعي. ص78.

2-الحيالي ، علي درب. 1997. بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها عند رسم السياسة السعرية الرز في العراق. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. كلية الزراعة. قسم الاقتصاد الزراعي.

3-الزوبعي، عبد الله علي. 1995. تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم أسعار الحبوب الرئيسة في العراق. أطروحة دكتوراه- جامعة بغداد . كلية الزراعة . قسم الاقتصاد الزراعي.

4-نصار ، سعد زكي. 1994. السياسة السعرية والإنتاج الزراعي. سلسلة دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية رقم 1/91 منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة. روما ص 245.

5-نصار ، سعد زكي. 1994. السياسة السعرية الزراعية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر. سلسلة دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1/126 (F.A.O) روما. الجزء الأول ص 158.

6-Tsakok, I. 1990. Agricultural Price Policy. Ithaca, N. Y., USA.